أ. بوحفص طارق
جامعة مولاي الطاهر سعيدة

عوائق البحث النفسي في المجتمع الجزائري

مقدمة:

يعتبر البحث العلمي أهم خطوة يمكن أن تحقق التطور والتقدم لأي مجتمع كان،باعتباره المحرك الرئيسي والأساسي ي يدرس الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية دراسة منظمة وعلمية،يقوم من خلالها بمحاولة فهمها كما هي في الواقع مع إعطاء صياغة علمية للتنبؤ والفرض العلمي مما يتيح الفرصة لضبط المشكلة واقتراح حلول لها. ،وهذا ما تشهده معظم المجتمعات المتطورة من حيث إعطاء الأهمية البالغة للبحث العلمي ،وصرف أموال باهظة قصد الاستثمار الايجابي في الموارد البشرية مما يعود بالفائدة على كل القطاعات الأخرى. لاستثمار في المورد البشري ينطلق من حيث الاهتمام بالبحث الاجتماعي،وهذا مانجده كخصوصية تميز بها بلدان العالم المتقدم عكس بلدان العالم الثالث والعالم العربي ومن بينها الجزائر.رغم أن الجزائر عرفت عدة تطورات سياسية ،اقتصادية، اجتماعية وبذلت مجهودات معتبرة من اجل تطوير البحث العلمي إلا انه ثمة مجموعة من المعوقات تقف أمام تحقيق الهدف من ذلك،ولعل أكثر حوث العلمية تضررا هي العلوم الاجتماعية،وخاصة البحث النفسي،مما جعلنا نفكر في المعوقات الأساسية التي تعيق البحث الاجتماعي مركزين في ذلك على البحث النفسي،حيث تختلف النظرة الاجتماعية للبحث النفسي انطلاقا من عدة عوامل تقف كمعوقات لتحقيق أهدافه.وهنا نطرح مجموعة من التساؤلات نحاول الإجابة عنها ومناقشتها في مداخلتنا هذه منها:

ماهي المعوقات التي تعترض البحوث النفسية كجزء من البحث الاجتماعي؟

ماهي أسباب تفاقمها ومدى تأثيرها على البحث العلمي والمجتمع؟

ما هيالحلول المقترحة لتغيير النظرة الاجتماعية وتحقيق فعالية البحث النفسي

1) - المعوقات التي تعترض البحث النفسي في الجزائر:

إن أي تأخر أو إشكال يعترض البحث العلمي في أي بلد كان لا يمكن إرجاعه أو إيعازه إلى مشكل محدد بصفة خاصة إنما قد تتعدد المشاكل والمعوقات التي تعترض طريق البحث العلمي، كما أن للبحوث النفسية في الجزائر خصوصية تجعلها محل تراكم عدة إشكاليات تقف في طريقها قصد التطور و النمو، كما لا يمكن عزل هذه المعوقات عن عدة خصوصيات عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، حيث تعود العوامل المشكلة لهذا التأخر إلى عوامل اجتماعية، تاريخية، اقتصادية، سياسي، ثقافية سوف نحاول التركيز عليها في تشريح الوضعية السائدة.

1.1 - **العامل التاريخي:** عرفت الجزائر عدة تأثيرات و أحداث تاريخية جعلتها تتأثر في مسار البحث العلمي، لكن لسوء الحظ أن هذا التأثر كان سلبيًا أكثر منه إيجابيًا، حيث كان المستعمر الفرنسي يعمل على طمس الهوية الجزائرية، و لم يشجع الجزائريين على البحث العلمي إنما كان يهتم بالفرنسيين و المعمرين فقط لممارسة هذا النشاط، مما جعل عامل الاحتكار لصالح الطبقة الفرنسية المتواجدة بالجزائر فقط، مما جعل الجزائيين غير مؤهلين للبحث العلمي، فحتى من أتيحت لهم الفرصة لذلك كانوا ممن لديهم أموال أو من العاملين لدى المصالح الفرنسية في شتى المجالات، كما أنّ فرنسا عرفت تطورًا في هذا المجال و خاصة البحث النفسي

التربوي البيداغوجي حيث فتحت سنة 1943 المركز الجهوي لعلم النفس البيداغوجي و الطب الاجتماعي المخصص لتكوين الإطارات لكن يقوم بتكوين الفرنسيين فقط و يعمل لصالح الأراضي الفرنسية فقط.(Robert Lafon :1980 ;34)

و بعد استقلال الجزائر حاولت السلطات الجزائرية فتح مجال البحث إلا أن المورد البشري كان يعاني من ضعف الكفاءة و العدد، مما جعل الدولة الجزائرية، تتبع في سياستها النهج الفرنسي، كما قامت بتكوين بعض الفرق البحثية في الخارج لكن معظمها بقي هناك لعدة عوامل من بينها مواصلة البحث كون الجزائر لا تتوفر عن مراكز بحث متقدمة، نفس التأثير لقيه الباحث في علم النفس حيث كانت الجزائر بعد الاستقلال لا يوجد فيها مراكز و جامعات للبحث النفسي، إلا مراكز جهوية تابعة للجامعات الكبرى في الجزائر، و حتى المراكز المختصة بالعلاج النفسي أو متابعة الاضطرابات النفسية كانت لا تهتم إلا بالحالات المتواجدة لديها كما أنها تعمل بإنفرادية فيما لديها، و ما بين الجامعات.

2.1 -**العامل الاجتماعي** : يلعب العامل الاجتماعي دورا هاما فيما يخص تطور عملية البحث العلمي، حيث أن التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري الفتي النشأة (الاستقلال) كان يسبح في غياهب الجهل و الأمية نتيجة ما عرفه من ويلات الاستعمار و السياسات المتبعة من أجل إضعافه و العمل على تكريس الجهل فيه، مما جعل الأسرة الجزائرية لا تولي أهمية للبحث العلمي و خاصة البحث النفسي، حيث كانت الأسر الجزائرية توجه أبناءها إلى الزراعة والنشاطات التي يمكن أن تحسن الظروف الاقتصادية لها و ترفع من قيمتها، الاجتماعية ففي الستينات و السبعينات كان المجتمع الجزائري تقريبًا لا يؤمن بالفحص النفسي أو العلاج النفسي لشتى الأزمات النفسية، أو الاضطرابات السلوكية لأفراد المجتمع، إنما كان العلاج يقتصر على الرقية أو الشعوذة، حيث كان الدجالون و المشعوذون قد وجدوا ضالتهم في هذا المجتمع، مما جعلهم يربحون أموالا طائلة على حساب المجتمع الغير واع.

3.1 - **العامل الثقافي:** تلعب الثقافة دورًا هاما أيضًا في وعي المجتمع وتطوره و تقدمه، حيث تنتقل ما بين الأفراد و ما بين المجتمع بمختلف تركيباته، إلا أن ثقافة المجتمع تبنى و تتأثر بعوامل متعددة من بينها التاريخ و الدين و العرف والخصائص الأنثروبولوجية للمجتمع، فنجد أن التاريخ لعب دورًا سلبيًا في ثقافة المجتمع الجزائري حيث حاول تحريف ما هو عليه من حيث إدخال عادات وتقاليد لا تخدم قيمه و هويته بالإضافة إلى العمل على نشر الجهل الأمية عن طريق تحريف مسار الدين الإسلامي في قيمه و أسسه مثل زيارة الأولياء والصالحين و تقديم القربان ... مما جعل المجتمع الجزائري يتثقف بثقافة عدم تقبل الابتكار و الإبداع في شتى المجالات، فأخ النفساني غير موجود في ثقافة المواطن الجزائري و الطبيب ليس بإمكانه تقديم العلاج للمرضى، إنما يجب الاعتماد على الشعوذة و الطلاسم و السحر ... الخ.

4.1 - **العامل الاقتصادي:** إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تجاه البحث العلمي غير مؤسسة على توازن و اعتدال فيما يخص مختلف التخصصات و لم تبن وفقًا للحاجة المجمعية، فبالرغم من الجهود و الأموال التي تصرف من أجل البحث العلمي إلا أن البحث النفسي لم يحظ بهذا الاهتمام، فنجد أن الأموال المنفقة من أجل بناء معاهد مختلفة و مخابر متعددة للبحث في الأدب و الرواية و الشعر على سبيل المثال لا يساوي منها البحث في علم النفس10 % بغض النظر عن المجالات الأخرى، بالرغم من أن المدارس الجزائرية بحاجة إلى أخصائيين نفسانيين في كل مدرسة سواء أكانت ابتدائية أو إكمالية أو ثانوية و حتى الجامعات، ضف إلى ذلك فإن الجامعات الجزائرية لا تحتوي كلها على معاهد ومخابر لعلم النفس.

فهناك بعض الجامعات لا توجد فيها أي إشارة أو محاولة للبحث في علم النفس (جيجل،برج بوعريريج) ميلة، تسمسيلت... بالرغم من أن المجتمع بحاجة إلى الخدمة النفسية و خاصة مع العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري يحتاج إلى العلاج و الإرشاد و التوجيه في مختلف مجالات الحياة، التعليمية منها و المهنية و الصحية.

5.1 -**العامل السياسي:** كل ما ذكرناه سابقًا يمكن إصلاحه أو تحسينه لكن بشرط إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك لأن القانون يسن من السياسة و هو الرادع الأساسي لبعض القرارات فنجد أن المشعوذ لديه محلات و يمارس دجله على المواطن في السوق لكن لا يقوم بردعه بصفة رسمية، مما يجعل المجتمع وخاصة الفئة الأمية منه تنساق نحوه في إطار نقص الوعي و الفقر.

ذلك القرار السياسي هو الذي يؤسس المخابر و الجامعات و يحفز البحث،خاصة مع التذبذب في الطريقة المتبعة في انشاء المخابر وتاسيس لجان البحث،(المراسيم التنفيذية رقم 98/11 و99/244) لكن بالرغم من المجهودات المبذولة إلا أنه حتى المراكز و المخابر الموجودة لا تتوفر على أدنى شروط البحث مثل المقاييس النفسية و المصحات النفسية، نفس الإشكال يطرح بالنسبة إلى توظيف نتائج البحوث النفسية في حاجات المجتمع فكل رسائل الماجستير و الدكتوراه تنجز انطلاقا من البحث على حل لمشكلة تنخر كيان المجتمع الجزائري إلا أن نتائجها لا تؤخذ بعين الاعتبار إنما تبقى حبيسة أدراج المكتبات الجامعية فقط.

2) _**أسباب تفاقم معوقات البحث العلمي و مدى تأثيرها على المجتمع:**

قد تتعدد الأسباب التي تسهم بصفة مباشرة على تفاقم معوقات البحث العلمي كما تؤثر أيضًا على المجتمع من نواحي عديدة، و يمكن لنا أن نحدد بعض الأسباب التي نراها رئيسة كم نحاول أن نسرد بعض الآثار الناجمة عنها تجاه المجتمع.

1.2 - نقص الاستراتيجيات الفعالة: لكل بلد أو مجتمع إستراتيجية هادفة تبنى على مجموعة من المعايير بدف تحقيق أهداف مسطرة، و نحن في الجزائر نرى أن معظم الاستراتيجيات المعتمدة منذ الاستقلال لا تنهج الدقة في تشخيص الحاجة، سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي إنما هي مجرد استراتيجيات متتالية تكون فيها الثانية غير مكملة للأولى، و هذا بالرغم من أنها قد تتشابه في لصيغة والأهداف.

أما في البحوث النفسية، فنجد أنه لا توجد استراتيجية وطنية واضحة تأخذ شكل رسمي إلا ما هو موجود في الجامعات و في الغالب يكون عبارة عن بحوث نظرية.

2.2- نقص الميزانيات المخصصة للبحث العلمي: بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الوزارة الوصية حول البحث العلمي(عماد احمد البرغوثي,2007، ص1137) إلا أن البحوث النفسية مازالت على نق الصيغة والدعم الموازي لكل التخصصات الأخرى وفقًا لما أحدثته الوزارة من مخابر و فرق بحث التي تعتبر أبحاثها و نتائجها في غالبها عبارة عن تقارير إدارية، و هذا لعدة أسباب من بينها نقص الميزانية، و على سبيل المثال هل يعقل إجراء بحث حول "تكييف إختبار الرورشاخ" على البيئة الجزائرية بأربع ملايين دينار.

3.2- **هجرة الأدمغة:** تعاني الجزائر في الآونة الأخيرة من هجرة الأدمغة وبنسبة متزايدة من سن إلى أخرى، و هذا نتيجة لعدم الاهتمام بالبحث العلمي ككل، و إذا تكلمنا عن علم النفس فإنه لا يختلف عن المجالات الأخرى و هذا ما يظهر جليًا عندما نرى نتائج بحوثهم في الجامعات الأجنبية، و تهتم بهم الدولة الجزائرية بالرغم من الجهود المبذولة، إلا أن هذا أسهم في تفاقم معوقات البحث العلمي في مجال علم النفس.

4.2- **عدم الترابط ما بين نتائج البحث العلمي و المشكلات التي يتخبط فيها المجتمع:** إن نتائج البحث العلمي في الجزائر في غالبيتها غير مرتبطة بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع(لسلة اصدارات مخبر التربية،2001)، و عندما ندقق النظر في نتائج البحث النفسي نجد أن كل البحوث عبارة عن بحوث نظرية بالرغم من أنها تجرى على المجتمع الجزائري، إلا أنها لا تؤخذ بعين الاعتبار، و إذا

أخذنا مثالاً على ذلك، فلو تأخذ أسباب ظاهرة العنف في الوسط المدرسي الجزائري، نجد أن البحوث التي أجريت من أجل تشخيص أسبابه و العوامل المؤدية إليه متعددة، لكن وزارة التربية لا تستند إلى أي جانب من هذه النتائج، و كل هذه العوامل تجعل الباحث لا يهتم بمتطلبات المجتمع لأن الحافز غير موجود و النتائج لا تؤخذ بعين الاعتبار.

و إذا ركزنا أكثر من هذا قد نجد مجموعة من العوامل الأخرى التي تبقى العامل المباشر الذي يضاعف تفاقم معوقات البحث النفسي في الجزائر، بالرغم من إيماننا بأنه توجد عوائق خارجة عن طاق السير و الاستراتيجيات لكن هذه العوامل الأربعة التي ذكرناها قد تكون مؤثرة بطريقة مباشرة لأنه يمكن التحكم فيها إلى حدود معينة.

و هكذا و بوجود هذه العوامل و الأسباب و عدم إيجاد الحلول لها أي أن المشاكل التي يعاني منها المجتمع من حيث الجانب النفسي تتفاقم و تنخر كيان المجتمع، و كمثال على ذلك نرى أن النتائج دائما تكون وخيمة مثل تفاقم ظاهرة العنف في الوسط المدرسي أو إنتشار تعاطي المخدرات لدى الشباب الجزائري.

3) -الحلول المفتوحة لتغيير النظرة الاجتماعية و تحقيق فعالية البحث النفسي: بعدما أبرزنا الأسباب و العوائق التي تقف حاجزًا أمام فعالية البحث النفسي في الجزائر يمكن لنا أن نبرز بعض الحلول التي نراها مناسبة لتغيير النظرة الاجتماعية و تحقيق فعالية البحث النفسي من بينها:

1.3 - **المناهج التربوية:** يجب على الدولة الجزائرية أن تعمل على ترميم ما هدمه الاستعمار و ما زرعه من نماذج تربوية، بل بالاعتماد على خصائص مجتمعنا و قيمنا مع التفتح إلى ما هو علمي و إيجابي يتماشى مع القيم السامية لكل البشرية، حتى لا تؤسس كيانا اجتماعيا يؤمن بالشعوذة و الدجل و يتهرب من العلم.

2.3- **نشر الوعي في مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية:** إذ سبق و أن تكلمنا سابقًا عن المناهج التربوية الخاصة في المدرسة فإنه ثمة مؤسسات أخرى يجب أن تقوم بنشر الوعي حول الجانب العلمي، والاتجاه العلمي لعلم النفس، و ذلك مثل المساجد و دور الشباب والجمعيات إلى غير ذلك.

3.3 - **اعتماد سلطة القانون في التعامل مع ما يضر المجتمع:** و يتمثل هذا وجوبًا على رجال القانون في تطبيقه بكل حذافيره، مع إيجاد صيغة تمنح الدجالين و المشعوذين من النصب و الاحتيال على المجتمع.

4.3 - **توسيع الاعتمادات و الميزانيات الخاصة بالبحث النفسي:** وهذا وفقًا لخصوصيته و حاجة المجتمع إليه.

5.3 - **اعتماد الشفافية:** ويتمثل ذلك في مراقبة نتائج البحث، و كيفية إنشاء المخابر والمراكز الخاصة بالبحوث النفسية.

6.3 - **الاستفادة من الخبرات الجزائرية الموجودة في الخارج:**وهذا بابتكار أساليب و طرق، يمكن للجامعة الجزائرية الاستفادة منهم بطريقة مباشرة.

7.3 - **اعتماد البحث التطبيقي:** وهذا بتكليف خبراء في علم النفس على مستوى الجامعات الجزائرية.

الخلاصة:

من خلال عرضنا لهذه العناصر المتمثلة في عوائق البحث النفسي في المجتمع الجزائري**، و كذلك** المعوقات التي تعترض البحوث النفسية كجزء من البحث الاجتماعي و أسباب تفاقمها ومدى تأثيرها على البحث العلمي والمجتمع ،ثم عرجنا على اقتراح بعض الحلول لتغيير النظرة الاجتماعية وتحقيق فعالية البحث النفسي،كما ركزنا على خصوصية البحوث النفسية مابين البحوث العلمية كلها قصد توضيح أهميتها بالنسبة للمجتمع والتنمية بشكل عام ،يمكن ان نخلص الى هذه الاقتراحات :

- انشاء مخابر ولجان البحث في مجال علم النفس ،مع تفعيل دورها وفقا لحاجة المجتمع اليها,
- نشر الوعي انطلاقا من مؤسسات التنشئة الاجتماعية حول دور علم النفس في تنمية المجتمع.
- اسناد مهمة البحث في علم النفس لاهل التخصص وذوي الكفاءات والخبرة والقدرة.
- اعتماد ميزانيات تتماشى ومتطلبات البحث العلمي وفقا لحاجة المجتمع .
- اعادة تاهيل المخابر الموجودة على المستوى الوطني بما يتناسب مع التطور العلمي والتكنلوجي.

قائمة المراجع :

- عماد احمد البرغوثي ومحمد احمد ابو سمر:مجلة الجامعة الاسلامية،المجلد 15 العدد 2 ،2007
- سلسلة اصدارات مخبر التربية والتنمية،الاجتماع السنوي الثالث لجمعية الكليات ومعاهد التربية للجامعات العربية،جامعة وهران،2001,
- المرسوم التنفيذي رقم 1998/11 المتعلق بتوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي,الجريدة الرسمية الجزائرية ,
- المرسوم التنفيذي رقم 1999/244 المتعلق بقواعد انشاء مخابر البحث وتنظيمها وتسييرها ,الجريدة الرسمية الجزائرية ،

-Robert Lafont :et si je n'avais eté que psychiatre. A ,c,t,f .montpellier,France .1980.